الأمم المتحدة

A/57/538

الجمعية العامة

Distr.: General
13 December 2002

Original: Arabic

الدورة السابعة والخمسون

البند ٩٣ من جدول الأعمال

النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد وليد **الحديد** (الأردن)

أولا – مقدمة

١ – في الجلسة العامة ١٩ المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قررت الجمعية العامة، بناء على توصية المكتب، أن تدرج في جدول أعمال دورتها السابعة والخمسين البند المعنون ”النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية“ وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ – ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٢٩ و ٣٤ و ٣٨ و ٤٣ المعقودة في ٨ و ١٤ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويرد سرد لمناقشة اللجنة لهذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/57/SR.29 و 34 و 38 و 43). ويجدر توجيه الاهتمام أيضا إلى المناقشة العامة التي عقدتها اللجنة في جلساتها الثانية إلى الثامنة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/57/SR.2-8).

٣ – وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة لغرض نظرها في البند:

181202 181202 02-73843 (A)
0273843

(أ) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢[(١)]؛

(ب) تقرير الأمين العام عن جهود المتابعة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/57/319-E/2002/85)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/57/344)؛

(د) مذكرة من الأمانة العامة بشأن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/C.2/57/4)؛

(هـ) رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة يحيل بها وثائق الدورة التاسعة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المعقود في الخرطوم من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/57/422-S/2002/1064)؛

(و) رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة يحيل بها الإعلان الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي السادس والعشرين المعقود في مقر الأمم المتحدة يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (A/57/444).

٤ - وفي الجلسة ٢٩ المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى ببيان استهلالي المنسق التنفيذي لأمانة التنسيق المعنية بتمويل التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (انظر A/C.2/57/SR.29).

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/57/L.36 و A/C.2/57/L.80

٥ - في الجلسة ٣٤ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثل فنزويلا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار معنون ''النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية'' (A/C.2/57/L.36)، فيما يلي نصه:

(١) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7.

”**إن الجمعية العامة**،

”**إذ تشير** إلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق الآراء في مونتيري أثناء المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي تم اعتماده في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢،

”**وإذ تشدد** على أهمية الاستمرار في المشاركة التامة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لضمان المتابعة الملائمة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ولمواصلة بناء الجسور بين المنظمات والمبادرات الإنمائية والمالية والتجارية ضمن إطار عمل جدول الأعمال الشامل للمؤتمر،

”**وإذ تدرك** الصلة بين تمويل التنمية وتحقيق المقاصد والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية في قياس التقدم الإنمائي المحرز وفي المساعدة في توجيه أولويات التعاون الإنمائية وكذلك النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة،

”**وإذ تحيط علما** ببيان لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وإذ ترحب بصفة خاصة بقرار اللجنة الوارد في الفقرة ١٠ الذي طلبت فيه إلى البنك الدولي وإلى صندوق النقد الدولي إعداد وثيقة بمعلومات أساسية لتسهيل النظر في السبل البراغماتية والابتكارية لزيادة تعزيز مشاركة البلدان النامية في عمل المؤسستين بما يتفق ومبادئ العدالة والإنصاف والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والاستيعاب،

”١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم بالتعاون مع الأمانات ذات الصلة لأصحاب المصلحة المؤسسين ومن خلال الاستخدام الكامل لآليات مجلس المدراء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومن خلال الدعم الفعال من الأمانة العامة للأمم المتحدة والاعتماد على التجربة الناجحة في الإعداد للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية بإعداد تقرير شامل عن تنفيذ ومتابعة الالتزامات والاتفاقات المعقودة في المؤتمر الدولي والتركيز على التقدم المحرز تحت كل واحد من العناوين الفرعية التالية:

"تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

- " التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لدعم الجهود المتعلقة بإيجاد بيئة مواتية على الصعيد الوطني ولا سيما من خلال تقديم الدعم لبناء القدرات في البلدان النامية؛

"تعبئة الموارد الدولية لأغراض التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى

- " التدابير المتخذة في بلدان المصدر ومن جانب المؤسسات متعددة الأطراف والإقليمية بما فيها الآليات والصكوك الجديدة لتسهيل ودعم تدفقات رأس المال الخاص بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية وأثرها؛

- " الخطوات المتخذة لتشجيع الإدارة السليمة للشركات؛

- " الإجراءات التي اتخذتها المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز الدعم المالي والتقني المقدم إلى البلدان النامية من أجل التخفيف من قلة الفرص في الحصول على رأس المال الخاص والهبوط الحاد في التدفقات المالية الدولية وكذلك للمساهمة في جهودها المتعلقة بزيادة النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛

"التجارة الدولية كأداة للتنمية

- " التقدم المحرز في معالجة القضايا التي تحظى بالاهتمام الخاص للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بالتجارة الدولية لتعزيز قدرتها على تمويل التنمية بما فيها الحواجز التجارية وأوجه الدعم لتشويه التجارة والتدابير الأخرى لتشويه التجارة لا سيما في قطاعات التصدير ذات الاهتمام الخاص للبلدان النامية بما في فيها الزراعة وسوء استعمال تدابير مكافحة الإغراق والحواجز التقنية والتدابير الصحية وتدابير مكافحة الآفات وتحرير التجارة في الصناعات كثيفة الاستعمال للعمالة وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية والتجارة في الخدمات والحدود القصوى للتعريفات الجمركية وارتفاع التعريفات وتصعيد التعريفات وكذلك الحواجز غير التعريفية وحركة الأشخاص الطبيعيين وعدم الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية لحماية المعارف التقليدية والفلكلور ونقل المعرفة والتكنولوجيا وتنفيذ وتسهيل الاتفاق المتعلق بالجوانب ذات الصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية من منظمة التجارة العالمية بطريقة تدعم الصحة العامة والحاجة إلى أحكام

لمعاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية في الاتفاقات التجارية وجعلها أكثر دقة وفعالية وذات منحى عملي،

- التقدم المحرز في مجال المساعدة المتعددة الأطراف للتخفيف من آثار الكساد في عائدات الصادرات للبلدان التي لا تزال تعتمد بشدة على صادرات السلع وتقييم فعالية الاستعراض الأخير لمرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي وكذلك التقدم المحرز في تمكين البلدان النامية المصدرة للسلع من تأمين نفسها ضد المخاطر بما في ذلك ضد الكوارث الطبيعية وفي الجهود التي تبذلها وكالات المعونة المتعددة الأطراف لتعزيز دعمها لبرامج تنويع الصادرات في تلك البلدان؛

- الأسباب الكامنة وراء انعدام التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الذي تم اعتماده أثناء المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في الدوحة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ولا سيما في مجالات الزراعة والمعاملة الخاصة والتفضيلية وقضايا التنفيذ الأخرى التي تهم البلدان النامية؛

- الجهود المبذولة لتسهيل انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية بشروط منصفة ومعقولة مع مراعاة خصوصيات كل بلد؛

- الجهود المتعددة الأطراف المبذولة للتخفيف من آثار الكساد في عائدات الصادرات في البلدان التي لا تزال تعتمد بشدة على صادرات السلع؛

- الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو لتحقيق الهدف المتمثل في وصول صادرات أقل البلدان نموا دون جمارك ودون حصص إلى جميع الأسواق على النحو المتصور في برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ الذي اعتمد أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠١؛

"زيادة التعاون التقني والمالي الدولي من أجل التنمية؛

- التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية بما في ذلك بيان مصادرها وإجراءاتها؛

- الجهود المبذولة لتعزيز فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية وتسليمها ولا سيما التقدم المحرز في استخدام أطر العمل الإنمائية التي تملكها وتسيرها البلدان النامية كأداة لتقديم المعونة؛

- الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي لإيجاد مصادر جديدة لتمويل التنمية؛

- ”• الخطوات التي اتخذتها المؤسسات المتعددة الأطراف لتوفير الدعم الملائم للبلدان التي تواجه الفقر؛

- ”• التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الثنائية للمساعدة الإنمائية الرسمية التي أعلنت في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية؛

”الدين الخارجي

- ”• التدابير المتعلقة بمعالجة التنفيذ البطيء لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والأسباب الكامنة وراء البطء في هذا التنفيذ؛

- ”• الخطوات المتخذة لضمان أن تراعي الاستعراضات المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين أثر تخفيف الدين على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في الإعلان بشأن الألفية؛

- ”• التقدم المحرز في استعراض الإجراءات والافتراضات المفاهيمية لتحليل القدرة على تحمل الدين وفي مراعاة أية احتمالات سلبية للنمو العالمي وهبوط معدلات التبادل التجاري؛

- ”• التدابير المتخذة لتحديد آليات ابتكارية للمعالجة الشاملة لمشاكل الدين في البلدان النامية بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل؛

”معالجة القضايا المستمرة: تعزيز الاتساق والتناسق في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية لدعم التنمية

- ”• الإجراءات التي اتخذتها جميع المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة لتعزيز المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية في اتخاذ القرارات وتحديد القواعد؛

- ”• الإجراءات المتخذة لتشجيع الاستقرار المالي وتطبيق السياسات والقواعد التي تخفف من آثار التقلبات المالية وتحسن الشفافية والمعلومات بشأن التدفقات المالية؛

- ”• الإجراءات المتخذة من قبل المؤسسات المالية الدولية لدعم البرامج الوطنية من أجل التركيز على سياسات الاقتصاد الكلي الحرجة لتحقيق أهداف تلك البرامج والمدى الذي تراعي فيه الظروف الاجتماعية وقدرات التنفيذ وتعزيز الملكية الوطنية والحاجة إلى النمو الاقتصادي والتنمية؛

- ”• الدعم الذي قدمته المؤسسات المالية الدولية للبلدان المتأثرة بالأزمة المالية والجهود المبذولة لضمان تزويد هذه المؤسسات بالموارد الكافية حتى تقوم بتقديم التمويل الطارئ في الوقت المناسب؛

- ”• التقدم المحرز من جانب المجتمع الدولي لمنع أعمال الفساد وكذلك في إعادة الأموال والأصول المكتسبة بطريقة غير شرعية إلى بلدان المنشأ بما في ذلك التقرير المرحلي عن حالة المفاوضات المتعلقة باستكمال الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد؛

- ”• التقدم المحرز في تعزيز الدور المثبت للاستقرار لصناديق الاحتياطي الإقليمية ودون الإقليمية وترتيبات التبادل والآليات المماثلة التي تستكمل جهود المؤسسات المالية الدولية؛

- ”• الخطوات المتخذة لتنظيم توزيع جديد لحقوق السحب الخاصة من أجل تعزيز الاستقرار المالي وآفاق التنمية في البلدان النامية؛

- ”• تقييم الجهود التي يبذلها القطاع الخاص لاستخدام معايير الشفافية والموضوعية في تقييمات المخاطرة المتعلقة بالسيادة؛

- ”• تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الحملة الإعلامية العالمية المنصوص عليها في توافق الآراء في مونتيري وأثرها على زيادة التوعية وتوليد موارد إضافية لتمويل التنمية؛

”٢ - **تقرر** أن يشكل العمل التحضيري وتقارير الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وكذلك العملية التحضيرية لحوار الجمعية العامة الرفيع المستوى مساهمة في إعداد التقرير الشامل الذي يقدم على أساس سنوي إلى الجمعية العامة تحت البند ”متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في جدول الأعمال“ وكذلك في الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يجري كل سنتين؛

”٣ - **تقرر** في هذا الصدد اعتبار النظر في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والنظر في متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية كخطوة وسيطة في الإعداد للحوار الرفيع المستوى الذي تجريه الجمعية العامة كل سنتين“.

٦ - وفي الجلسة ٤٣ المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، عرض رئيس اللجنة مشروع قرار معنونا ”النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع

تمويل التنمية'' (A/C.2/57/L.80)، مقدما على أساس المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/57/L.36.

٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/57/L.80 (انظر الفقرة ١٦، مشروع القرار الأول).

٨ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/57/L.80، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/57/L.36 بسحبه.

باء - مشروعا القرارين A/C.2/57/L.44 و A/C.2/57/L.62

٩ - في الجلسة ٣٨ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثل فنزويلا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار معنون ''كفالة الدعم الفعال بأعمال الأمانة للمتابعة المستدامة لنتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية'' (A/C.2/57/L.44)، فيما يلي نصه:

''**إن الجمعية العامة**،

''**إذ تشير** إلى قرارها ٢١٠/٥٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت بموجبه توافق آراء مونتيري الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وطلبت فيه إلى الأمين العام أن يضمّن تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين عن نتائج المؤتمر عرضا للتدابير المتخذة وكذلك مقترحاته من أجل كفالة تقديم دعم فعال بأعمال الأمانة لجهود متابعة نتائج المؤتمر،

''**وإذ تؤكد** أهمية إجراء متابعة مستمرة داخل منظومة الأمم المتحدة للاتفاقات والالتزامات التي جرى التوصل إليها في المؤتمر وكفالة دعم فعال بأعمال الأمانة لها، عملا بالفقرة ٧٢ من توافق مونتيري، بالاستفادة من الطرائق المبتكرة القائمة على المشاركة وما يتصل بذلك من ترتيبات للتنسيق استخدمت في الأعمال التحضيرية للمؤتمر،

''**وإذ تشير** إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/ يوليه ٢٠٠٢، الذي قرر فيه المجلس ضمن أمور أخرى الترويج لاستجابة متماسكة ومتكاملة من جانب مختلف الإدارات والوحدات والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، كل في سياق اختصاصه،

”**وإذ تشير أيضا** إلى تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الثانية والأربعين الذي أوصت فيه اللجنة بأن يقوم الأمين العام، في أعقاب تأييد الجمعية العامة لتوافق آراء مونتيري، بإعداد اقتراح لبرنامج فرعي جديد لتمويل التنمية في إطار البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، كي تنظر فيه الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والخمسين،

”**وإذ تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنميةالذي تضمن مقترحات بشأن كفالة دعم فعال بأعمال الأمانة، وأوصى فيه بأن توفر الجمعية العامة مزيدا من التوجيهات لكفالة متابعة فعالة ومستمرة لأعمال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية فيما يتعلق بكل من العملية الحكومية الدولية والدعم بأعمال الأمانة، في ضوء النهج المعروضة في التقرير، وإذ تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام عن جهود المتابعة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية،

”**وإذ تضع في الاعتبار** التدابير المتخذة والمقترحات المقدمة من جانب الدول الأعضاء والأمين العام في إطار العملية الراهنة الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة،

”١ - **تؤكد مجددا** أن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية يمثل نهجا جديدا للمجتمع الدولي في مجال التعاون الإنمائي، وأن العمل على تنفيذه ومتابعته ينبغي أن يحظى بأولوية قصوى وأن يحتل موضعا محوريا في نشاط الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛

”٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ في أقرب وقت ممكن هيكلا مركزيا رفيع المستوى للدعم بأعمال الأمانة داخل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وأن تكون وظيفته المميزة توفير الدعم الفعال والفني بأعمال الأمانة للمتابعة المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة للاتفاقات والالتزامات التي جرى التوصل لها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية تمشيا مع المقترح الوارد في الفقرة ٤٨ من تقرير الأمين العام عن نتائج المؤتمر وذلك بالتعاون مع الوكالات الأخرى والمؤسسات صاحبة المصلحة؛

”٣ - **تقرر** أن يكون لوظائف هيكل الدعم بأعمال الأمانة الجديد طابع متكامل شامل كلي، وأن تتضمن، في جملة أمور، ما يلي:

”(أ) القيام بدور مركز التنسيق داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة لجملة أعمال المتابعة الخاصة بتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بما يشمل جوانب

التعاون والتفاعل اللازمة مع المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة واللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية، فضلا عن الهيئات الأخرى ذات الصلة؛

''(ب) توفير أعمال الأمانة للعمليات الحكومية الدولية المناط بها متابعة نتائج مؤتمر مونتيري، بما في ذلك إعداد التقارير الخاصة بالجهات المتعددة صاحبة المصلحة وغير ذلك من الوثائق، وتشمل العمليات المذكورة ما يلي: '١' الاجتماع السنوي الخاص الرفيع المستوى الذي يعقد فيما بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة الدولية وأية هيئة حكومية دولية أخرى بالتعاون مع شعبة دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ و '٢' حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، والذي يعاد تنظيمه حاليا؛

''(ج) دعم وتيسير مشاركة الجهات غير المؤسسية صاحبة المصلحة (المجتمع المدني وقطاع الأعمال) في الأحداث المتصلة بعملية تمويل التنمية؛

''(د) المتابعة الدقيقة للمداولات الجارية في ساحة الأمم المتحدة وغيرها من الساحات على السواء بشأن المسائل والسياسات المتصلة بالتعاون الدولي الاقتصادي والمالي والإنمائي والمساهمة فيها عند الاقتضاء؛

''(هـ) مواصلة استعراض الإجراءات المتخذة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية في إطار متابعة نتائج المؤتمر وكذلك في إطار التعاون الدولي الاقتصادي والمالي والإنمائي بوجه عام، ودعم تلك الإجراءات عند الاقتضاء؛

''٤ - **تطلب** إلى الأمين العام اتخاذ تدابير فورية لكي يبدأ هيكل الدعم بأعمال الأمانة عمله في أقرب وقت ممكن، وإيلاء أولوية للمهام الأساسية التالية المتصلة بأنشطة المتابعة: (أ) الترويج لاتباع نهج متماسك ومتكامل داخل الأمم المتحدة إزاء المسائل المتعلقة بتمويل التنمية؛ (ب) تكثيف التفاعل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك مع المؤسسات الأخرى صاحبة المصلحة؛ (ج) مواصلة إشراك الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ (د) إعداد مُدخلات لكي تنظر فيها الهيئات الحكومية الدولية المعنية، خاصة الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة؛

''٥ - **تدعو** الدول الأعضاء وجميع المؤسسات صاحبة المصلحة في عملية تمويل التنمية إلى أن تخص بالمؤازرة الكاملة الهيكل الجديد المعني بتوفير الدعم بأعمال

الأمانة وأن تتعاون معه في أداء مهامه، بما يشمل إعارة موظفين دائمين للعمل لديه عند الاقتضاء والإمكان؛

''٥ مكررا - **تدعو أيضا** جميع الجهات غير المؤسسية من أصحاب المصلحة في عملية تمويل التنمية إلى أن تخص بمؤازرتها الكاملة الهيكل الجديد المعني بتوفير الدعم بأعمال الأمانة وأن تتعاون معه في أداء لمهامه؛

''٦ - **تقرر** ضرورة العمل على تنفيذ أحكام هذا القرار في المرحلة المبدئية، بقدر المستطاع، باستخدام الموارد المتوفرة اعتبارا من بداية عام ٢٠٠٣ مع مراعاة المقترحات التي أوردها الأمين العام في الفقرة ٤٨ من تقريره عن نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بشأن ضرورة ضمان مشاركة واسعة النطاق من جانب الوكالات والتعاون الوثيق فيما بينها، وكذلك باستخدام الموارد المتاحة خارج نطاق الميزانية، وتطلب في هذا السياق من الأمين العام مواصلة التماس التبرعات للصندوق الاستئماني لمتابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

''٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

''٨ - **تقرر** أن تدرج في برنامج العمل الاعتيادي للجمعية العامة بندا بعنوان 'متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية'.''

١٠ - وفي الجلسة ٤٣ المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، عرض رئيس اللجنة مشروع قرار معنونا ''كفالة الدعم الفعال بأعمال الأمانة للمتابعة المستدامة لنتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية'' (A/C.2/57/L.62)، مقدما على أساس المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/57/L.44.

١١ - وفي الجلسة نفسها، عرض مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بيانا بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار (A/C.2/57/L.74).

١٢ - وأدلى ببيان أيضا المنسق التنفيذي لأمانة التنسيق المعنية بتمويل التنمية التابعة لإدارة شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر A/C.2/57/SR.43).

١٣ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات ممثلو المكسيك والدانمرك (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) وفنزويلا (باسم الدول الأعضاء في الأمم

المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ٧٧ والصين) والولايات المتحدة الأمريكية (انظر A/C.2/57/SR.43).

١٤ - وفي الجلسة ٤٣ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/57/L.62 (انظر الفقرة ١٦، مشروع القرار الثاني).

١٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/57/L.62، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/57/L.44 بسحبه.

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٦ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول

النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء، المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيَّدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٢] الذي تم اعتماده في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢،

وإذ ترحب بمبادرات العناصر الفاعلة ذات الصلة وجهودها في عملية تمويل التنمية من القطاعين العام والخاص، فضلا عن التمويل من المجتمع المدني، سعيا إلى مواصلة المشاركة التامة وطنيا وإقليميا ودوليا لضمان المتابعة اللازمة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر، إلى مواصلة بناء الجسور بين المنظمات والمبادرات الإنمائية والتمويلية والتجارية، في إطار جدول الأعمال الشامل للمؤتمر،

وإذ تدرك الصلة بين تمويل التنمية وتحقيق المقاصد والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣]، في قياس التقدم الإنمائي

---

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.02.II.A.7).

(٣) القرار ٥٥/٢.

المحرز وفي المساعدة في توجيه أولويات التنمية، فضلا عن النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ تشدد على أن النظام المالي الدولي ينبغي أن يدعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر، وأن يسمح، على نحو متسق بتعبئة جميع المصادر المتاحة لتمويل التنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد الداخلية، والتدفقات الدولية، والتجارة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون الخارجية،

وإذ تحيط علما ببياني لجنة التنمية الصادرين في ٢١ نيسان/أبريل و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وببيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

١ - **تؤكد** التزامها الثابت بالتنفيذ الكامل والفعلي لتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٢]، والتزامها، في هذا الصدد، بتعزيز نهج شامل إزاء التحديات الوطنية والدولية والشاملة المترابطة التي ينطوي عليها تمويل التنمية، في شراكة نشطة مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، وغير ذلك من الجهات المؤسسية المعنية صاحبة المصلحة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بما في ذلك عن طريق العمل الجماعي والمتسق في كل مجال من مجالات توافق الآراء؛

٢ - **تكرر التأكيد** على أن النجاح في بلوغ هدفي التنمية والقضاء على الفقر يتوقف، في جملة أمور، على الحكم الرشيد على الصعيدين القطري والدولي. وتُمثِّل السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية الراسخة التي تلبي حاجات الشعب والبنية الأساسية المُحسَّنة الأسس اللازمة للنمو الاقتصادي المطرد، وللقضاء على الفقر، ولتوفير فرص العمل. ويتساوى مع الأسس اللازمة تلك في الأهمية تحقيق الشفافية في الأنظمة المالية والنقدية والتجارية والالتزام بإقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف منفتح وعادل ومحكوم بقواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي؛

٣ - **تعرب عن قلقها** إزاء الصعوبات التي تنطوي عليها الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، وتؤكد أهمية التصدي لها عن طريق جهود تعاونية عزومة تبذلها جميع البلدان والمؤسسات؛ وتُبرز أهمية مواصلة بذل الجهود لتحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز التنمية؛

٤ - **تدعو** إلى النظر المتكامل في مسائل التجارة والتمويل والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتنمية، ولهذا الغرض، تؤكد من جديد الحاجة الماسة إلى اتخاذ الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية إجراءات متسقة، حسب الاقتضاء، إلى

جانب الإجراءات التي تتخذها الحكومات، للترويج لاقتسام منصف وواسع النطاق لفوائد العولمة، مع مراعاة سمات الضعف الخاصة بالبلدان النامية وشواغلها واحتياجاتها؛

٥ - **تقر** بأن وجود بيئة محلية مؤاتية يمثل أمرا حيوي الأهمية لتعبئة الموارد المحلية، ولزيادة الإنتاجية، وللحد من هروب رؤوس الأموال، ولتشجيع القطاع الخاص، ولاجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين واستخدامهما على نحو فعال. وينبغي للمجتمع الدولي دعم الجهود الرامية إلى تهيئة هذه البيئة؛

٦ - **تشجع** جميع الحكومات على مكافحة الفساد، والرشوة، وغسل الأموال، وتحويل الأموال والأصول المتأتية من مصادر غير مشروعة، وعلى العمل من أجل إعادة هذه الأموال والأصول إلى بلدان المنشأ، وترحب بالإجراءات المتخذة في هذا الصدد على الصعيدين الوطني والدولي؛

٧ - **تشدد** على الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز إدارة الشركات، والمحاسبة، ومراجعة الحسابات، ولا سيما عندما يمكن أن تكون للسياسات غير الملائمة عواقب شاملة؛

٨ - **تشدد** على أهمية وجود مؤسسات محلية قوية تعزز الأنشطة التجارية والاستقرار المالي لتحقيق النمو والتنمية عن طريق وسائل تشمل، في جملة أمور، سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والسياسات التي ترمي إلى تدعيم الأجهزة التنظيمية لقطاعات الشركات والقطاعات المالية والمصرفية؛

٩ - **ترى** أنه، في ضوء الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، ينبغي تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف بتحقيق نتائج متوازنة في مفاوضات الدوحة تستجيب لمصالح جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، ولا سيما البلدان النامية، بإعطاء شكل ملموس للأحكام المتعلقة بالتنمية في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية، وبالعمل لكفالة معالجة شواغل البلدان النامية، خاصة فيما يتعلق بمسائل التنفيذ والمعاملة التفضيلية الخاصة، معالجة صحيحة وفعالة وفقا لإعلان الدوحة الوزاري[٤]، بصيغته المعدلة بالإجراء الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية؛

١٠ - **تقر** بأن القواعد والمسائل التجارية في إطار ما بعد مؤتمر الدوحة ينبغي أن يكون لها مضمون إنمائي واضح؛

---

(٤) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

١١ - **تعرب عن القلق** إزاء اتخاذ عدد من الأعمال الأحادية الجانب التي لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بصادرات البلدان كافة، ولا سيما صادرات البلدان النامية، وتؤثر تأثيرا بالغا على المفاوضات الجارية لمنظمة التجارة العالمية وعلى تحقيق البعد الإنمائي للمفاوضات التجارية وزيادة تعزيزه؛

١٢ - **ترحب** بالالتزامات، المعلنة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وفعاليتها، وتتطلع قدما إلى أن تتاح في وقت قريب الموارد التي تم الالتزام بها وفقا للأُطر الزمنية المعلنة، وتحثُّ البلدان المتقدمة النمو، التي لم تبلغ بعد هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، على أن تبذل جهودا ملموسة لبلوغ ذلك الهدف، وتشجع البلدان النامية على الإفادة من التقدم المحرز في كفالة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بفعالية في العمل على بلوغ الأهداف والمقاصد الإنمائية؛

١٣ - **تؤكد من جديد** العزم، على النحو المعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣]، على أن تتناول بصورة شاملة وفعالة مشاكل ديون البلدان النامية المتدنية الدخل والمتوسطة الدخل، عن طريق تدابير وطنية ودولية متعددة مصممة لجعل تحمُّل ديون تلك البلدان ممكنا على المدى الطويل؛

١٤ - **تؤكد من جديد أيضا** أنه ينبغي لاستعراضات القدرة على تحمُّل الديون أن تضع في الاعتبار أيضا أثر تخفيف عبء الديون على التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية وأن تحليل القدرة على تحمُّل الديون عند نقطة الإكمال ينبغي أن يأخذ في الحسبان أي تدهور في آفاق النمو العالمي وانخفاض معدلات التبادل التجاري؛ فضلا عن ذلك، ينبغي أن تستمر الجهود الرامية إلى تعزيز شفافية ونزاهة تحليل القدرة على تحمل الديون؛

١٥ - **تشدد** عند النظر في آلية جديدة لتسوية الديون، على أهمية إجراء مناقشات واسعة النطاق في المنتديات الملائمة، مع جميع الأطراف المهتمة، وترحب بالخطوات التي اتخذتها المؤسسات المالية الدولية لأخذ الجوانب الاجتماعية وتكاليف الاستدانة التي تتحملها البلدان النامية بعين الاعتبار ، وتشجعها على مواصلة جهودها في ذلك الصدد، وتعيد التأكيد على أن اعتماد هذه الآلية ينبغي ألا يحول دون تقديم التمويل العاجل في أوقات الأزمات؛

١٦ - **تشدد** على الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية عن طريق الجهود التعاونية القوية التي تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لتعزيز التنمية الاقتصادية العادلة في إطار اقتصاد عالمي يعود بالخير على الناس كافة، وتدعو، في هذا السياق، البلدان المتقدمة النمو، وعلى الأخص البلدان الصناعية الرئيسية، التي لها ثقل كبير في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي، إلى أن تأخذ بعين الاعتبار، عند صياغتها سياسات اقتصادها الكلي، ما إذا كان تأثيرها سيخدم النمو والتنمية من حيث تهيئة بيئة اقتصادية خارجية؛

١٧ - **تشير** إلى أثر الأزمات المالية على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أو إمكانية انتقال هذه الأزمات إليها، بغض النظر عن حجمها، وتؤكد في هذا الخصوص، الحاجة إلى كفالة إتاحة مجموعة ملائمة من التسهيلات والموارد المالية للمؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي، لكي تستجيب على نحو موقوت وحسن وفقا لسياساتها؛

١٨ - **تحيط علما** ببلاغ لجنة التنمية الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وبخاصة الفقرة ١٠ منه، بشأن الحاجة إلى تحديد سبل عملية ومبتكرة لزيادة تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرارات ووضع المعايير على المستوى الدولي، وتشجع جميع المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة على اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق هذا الهدف؛

١٩ - **تدعو** صندوق النقد الدولي إلى مواصلة عمله في مجال الحصص، وترحب بمواصلة الصندوق النظر في استعراضه للحصص وبإعادة تأكيد اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أنه يتعيّن أن تتوافر للصندوق الموارد الكافية لكي يضطلع بمسؤولياته المالية وأن الحصص يجب أن تكون انعكاسا للتطورات في الاقتصاد الدولي؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع أمانات الجهات المؤسسية المعنية صاحبة المصلحة، ومن خلال الاستخدام الكامل لآليات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومن خلال الدعم الفعال من الأمانة العامة للأمم المتحدة، واعتمادا على التجربة الناجحة في التحضير للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بإعداد تقرير شامل عن تنفيذ ومتابعة الالتزامات والاتفاقات المعلنة في المؤتمر، مع التركيز على التقدم المحرز في جميع المجالات التي شملها توافق آراء مونتيري؛

٢١ - **تقرر** أن يشكل العمل التحضيري، وتقارير الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وكذلك العملية التحضيرية لحوار الجمعية العامة الرفيع المستوى، مساهمات في إعداد التقرير

الشامل الذي سيقدم على أساس سنوي إلى الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وكذلك في الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يجري كل سنتين؛

٢٢ - **تشدد** على ضرورة إحراز تقدم على جميع الصُعد وعلى تعزيز الانسجام والتداؤب بين جميع الجهود الإنمائية، وتطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يقوم، بروح الشراكة الاستراتيجية التي أطلقت في مونتيري، بعرض هذا القرار على مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي، والمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، قبل اجتماعي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ولجنة التنمية في ربيع عام ٢٠٠٣، وكذلك على المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، بوصفه مساهمة في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، المزمع عقده في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ والحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة لتمويل التنمية، المزمع عقده في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣.

مشروع القرار الثاني

كفالة الدعم الفعال بأعمال الأمانة للمتابعة المستدامة لنتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت بموجبه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥]، وطلبت فيه إلى الأمين العام أن يضمّن تقريره الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين عن نتائج المؤتمر التدابير المتخذة وكذلك مقترحاته من أجل كفالة تقديم دعم فعال بأعمال الأمانة لجهود متابعة نتائج المؤتمر،

وإذ تؤكد أهمية إجراء متابعة مستمرة داخل منظومة الأمم المتحدة للاتفاقات والالتزامات التي جرى التوصل إليها في المؤتمر وكفالة دعم فعال بأعمال الأمانة لها، بالتعاون مع أمانات أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين، والاستخدام الكامل لآلية مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، لتنفيذ الفقرة ٧٢ من توافق آراء مونتيري،

---

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

بالاستفادة من الطرائق المبتكرة القائمة على المشاركة وما يتصل بذلك من ترتيبات للتنسيق استخدمت في الأعمال التحضيرية للمؤتمر،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي قرر فيه المجلس ضمن أمور أخرى الترويج لاستجابة متماسكة ومتكاملة من جانب مختلف الإدارات والوحدات والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، كل في سياق اختصاصه،

وإذ تشير أيضا إلى تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الثانية والأربعين الذي أوصت فيه اللجنة بأن يقوم الأمين العام، في أعقاب تأييد الجمعية العامة لتوافق آراء مونتيري، بإعداد اقتراح لبرنامج فرعي جديد لتمويل التنمية في إطار البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، كي تنظر فيه الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والخمسين[٦]،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقارير الأمين العام عن نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٧] وعن جهود متابعة هذا المؤتمر[٨]،

٢ - **تؤكد مجددا** أن المؤتمر يمثل نهجا جديدا للمجتمع الدولي في مجال التعاون الإنمائي، وأن العمل على تنفيذه ومتابعته ينبغي أن يحظى بأولوية قصوى في نشاط الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛

٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ في أقرب وقت ممكن، ضمن الموارد الحالية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ترتيبات مناسبة للدعم بأعمال الأمانة وفقا للنهج الوارد في الفقرة ٤٨ من تقرير الأمين العام عن نتائج المؤتمر[٧] وذلك بالتعاون مع الوكالات الأخرى والمؤسسات صاحبة المصلحة، وأن تكون الوظيفة المميزة لهذه الترتيبات توفير الدعم الفعال والفني بأعمال الأمانة للمتابعة المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة للاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر؛

٤ - **تقرر** أن يكون لوظائف هيكل الدعم بأعمال الأمانة الجديد طابع متكامل شامل كلي، وأن تتضمن، في جملة أمور، القيام بدور مركز التنسيق داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة لجملة أعمال المتابعة الخاصة بتنفيذ نتائج المؤتمر؛ وتوفير أعمال الأمانة للعملية

---

(٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/57/16)، الفقرة ١٠٧.

(٧) A/57/344.

(٨) A/57/319.

الحكومية الدولية المناط بها متابعة نتائج المؤتمر؛ ودعم وتيسير مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة؛ والمتابعة الدقيقة للمسائل والسياسات المتصلة بالتعاون الدولي الاقتصادي والمالي والإنمائي؛ ومواصلة استعراض الإجراءات المتخذة على جميع الأصعدة في إطار متابعة نتائج المؤتمر وكذلك في إطار التعاون الدولي الاقتصادي والمالي والإنمائي بوجه عام؛

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام إيلاء أولوية للمهام الأساسية التالية المتصلة بأنشطة المتابعة: (أ) الترويج لاتباع نهج متماسك ومتكامل داخل الأمم المتحدة إزاء المسائل المتعلقة بتمويل التنمية، من خلال الاستخدام الكامل لآلية مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة؛ (ب) تكثيف التفاعل مع أمانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك مع المؤسسات الأخرى صاحبة المصلحة؛ (ج) مواصلة إشراك الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ (د) إعداد مُدخلات لكي تنظر فيها الهيئات الحكومية الدولية المعنية؛

٦ - **تدعو** الدول الأعضاء وجميع المؤسسات والجهات غير المؤسسية من أصحاب المصلحة في عملية تمويل التنمية إلى أن تخص بالمؤازرة الكاملة الهيكل الجديد المعني بتوفير الدعم بأعمال الأمانة وأن تتعاون معه بالكامل في أداء مهامه؛

٧ - **تقرر** ضرورة العمل على تنفيذ أحكام هذا القرار باستخدام الموارد المتوفرة اعتبارا من بداية عام ٢٠٠٣؛

٨ - **تطلب** من الأمين العام التماس التبرعات لدعم متابعة نتائج المؤتمر؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، وكجزء من تقريره الموحد بشأن تمويل التنمية، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.